الجمهورية التونسيّة
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد و التوازنات

تقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة

السداسي الأول لسنة 2017

مـلاحـظـــــات

1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
3) تبدأ السنة المالية في 1 جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة،
4) تعد البيانات على الأساس النقدي أي الاستخلاص بالنسبة للموارد و الدفع بالنسبة للنفقات،

الفهـرس

المقدمة

الموارد الذاتية لميزانية الدولة

I . المداخيـــل الجبائيـــة 7

II. المداخيل غير الجبائية 14

نفقات ميزانية الدولة

I. نفقـات التصـرف 17

II. نفقـــات التنميـــة و القـروض 23

III.خدمة الدين العمومي 25

عجز ميزانية الدولة و تمويله

I. عجز الميزانية 27

II. موارد التمويل 28

III.حجم الدين العمومي 30

المـقـدمـــــة

شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2016 بداية انتعاشة للنشاط الاقتصادي العالمي تواصلت خلال الأشهر الأولى من سنة 2017 .

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي نسبة 3.6% في 2017 مقابل 3.2% مسجلة في 2016.

و بالتوازي مع استرجاع النشاط الاقتصادي العالمي حيويته شهدت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا أدى إلى الترفيع في توقعات مستوى التضخم العالمي إلى 3.1% خلال 2017 مقابل 2.8% في 2016.

كما استعادت أسعار النفط في الأسواق العالمية المنحى التصاعدي ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر جوان 2017 مستوى 51.8 دولار للبرميل مقابل 39.7 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2017.

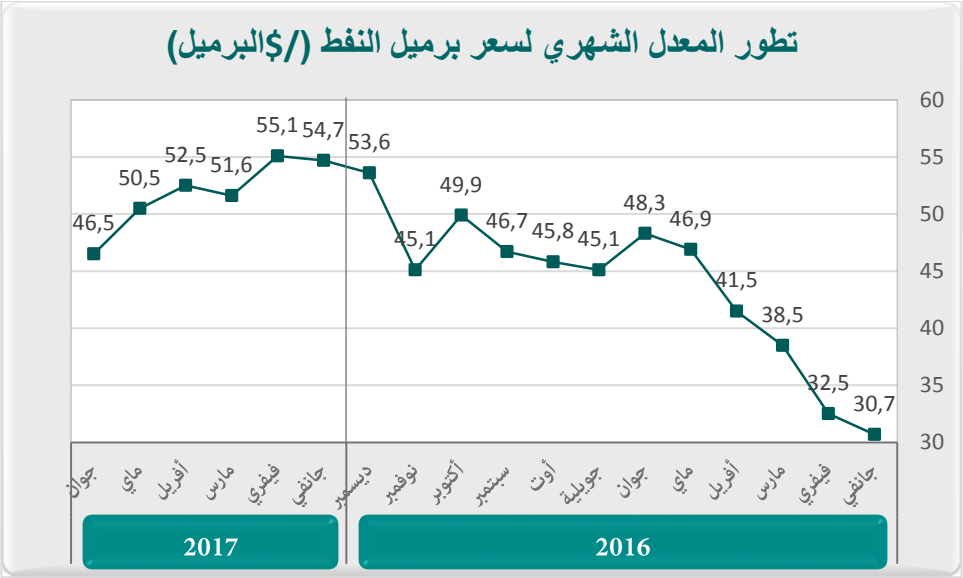

كل هذه العوامل الخارجية و غيرها من العوامل الداخلية كان لها تأثيرا على الاقتصاد الوطني تجلى من خلال:

- ✓ نمو اقتصادي في حدود 1.9% مقابل 1.2% خلال السداسي الأول من سنة 2016،
- ✓ نسبة تضخم في حدود 4.7% مقابل 3.5% خلال السداسي الأول من سنة 2016،
- ✓ تطور المبادلات التجارية بالأسعار القارة في حدود 0.5% للتصدير و 0.2% للتوريد مقابل -2.8% و 1.4% خلال السداسي الأول من سنة 2016، و بالأسعار الجارية 12.7% للتصدير و 16.4% للتوريد مقابل -1.3% و -1.5% خلال السداسي الأول من سنة 2016،
- ✓ ارتفاع سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية الى معدل 51.8 دولار مقابل 39.7 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2016،
- ✓ انخفاض متواصل لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية :
  - الدولار: 2.365 دينار مقابل 2.053 خلال السداسي الأول من سنة 2016،
  - الأورو: 2.558 دينار مقابل 2.291 خلال السداسي الأول من سنة 2016،
  - 1000 يان ياباني: 20.802 دينار مقابل 18.262 خلال السداسي الأول من سنة 2016،

و قد كان لهذه العوامل تأثيرا على التوازنات العامة للبلاد بما في ذلك توازنات المالية العمومية حيث أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان لسنة 2017 إلى :

- تطور الموارد الذاتية بـ4.6% (11340 م د مقابل 10843 م د خلال السداسي الأول من 2016)،
- ارتفاع النفقات دون اعتبار أصل الدين بـ13% (14303 م د مقابل 12665 م د خلال السداسي الأول من 2016)،
- زيادة في عجز الميزانية بـ29% (2963 م د مقابل 2290 م د خلال السداسي الأول من 2016)،

- زيادة في حجم الدين العمومي بـ19% (62950 م د مقابل 52707 م د خلال السداسي الأول من 2016).

و يحوصل الجدول التالي **تطور توازن ميزانية الدولة** :

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
الموارد الذاتية	**10 160**	**20 186**	**10 843**	**21 245**	**23 820**	**11 340**	**47,6%**
المداخيل الجبائية	9 275	18 546	9 225	18 702	21 625	10 617	49,1%
المداخيل غير الجبائية	884	1 640	1 618	2 543	2 195	723	33,0%
موارد الإقتراض والخزينة	**1 465**	**6 676**	**3 247**	**8 066**	**8 505**	**5 312**	**62,5%**
مجموع الموارد= مجموع النّفقات	**11 624**	**26 862**	**14 090**	**29 311**	**32 325**	**16 652**	**51,5%**
نفقات التّصرف	**7 768**	**17 228**	**9 175**	**18 420**	**20 265**	**10 097**	**49,8%**
الأجور	5 754	11 581	6 805	13 164	13 700	7 622	55,6%
وسائل المصالح	548	1 046	541	1 078	1 086	553	50,9%
التّدخلات و التحويلات	1 465	4 600	1 830	4 179	5 112	1 921	37,6%
نفقات التصرف الطّارئة					366		0,0%
نفقات التّنمية	**1 523**	**4 799**	**2 304**	**5 422**	**6 110**	**2 510**	**41,1%**
الإستثمارات المباشرة	749	2 356	1 247	2 796	2 507	1 237	49,3%
التمويل العمومي	418	1 407	549	1 384	1 687	680	40,3%
تدخلات أخرى	355	1 036	509	1 241	1 362	593	43,5%
نفقات التّنمية الطارئة					554		
القروض	**75**	**222**	**136**	**271**	**125**	**415**	**332,3%**
خدمة الدين العمومي	**2 258**	**4 613**	**2 474**	**5 198**	**5 825**	**3 631**	**62,3%**
مجموع النّفقـــات	**11 624**	**26 862**	**14 090**	**29 311**	**32 325**	**16 652**	**51,5%**
عجز الميزانية (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة)	**-186**	**-4 069**	**-2 290**	**-5 510**	**-5 345**	**-2 963**	**55,4%**
النسبة من الناتج		**-4,8%**		**-6,1%**	**-5,4%**		

المـــوارد الذاتيـة لميزانيـة الدولـة

بلغت الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى موفى جوان لسنة 2017 حوالي 11340 م د مقابل 10843 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك تطورا بـ4.6% أو 498 م د. و هو تطور دون مستوى التطور المقدر في اطار قانون المالية لسنة 2017 (12%) و دون التطور المنجز في نفس الفترة من السنة السابقة (7%).

هيكلة الموارد الذاتية للميزانية

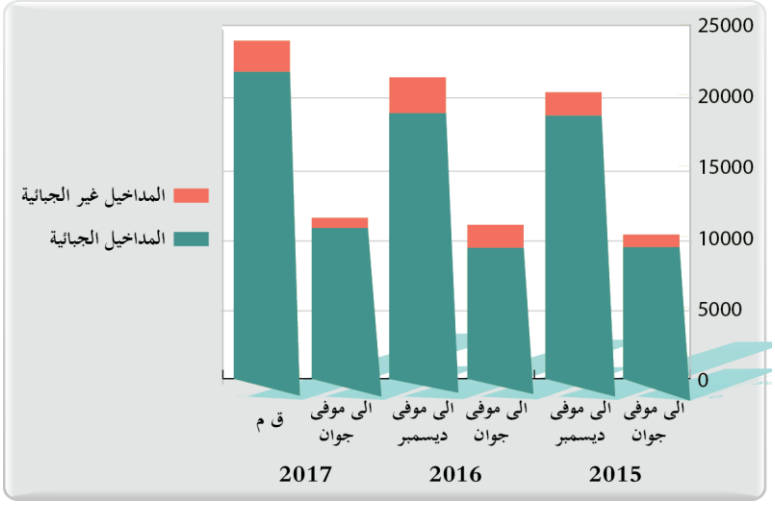

ومقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2017 سجلت الموارد الذاتية لميزانية الدولة نسبة انجاز في حدود 48% في موفى جوان 2017 مقابل 51% في نفس الفترة من السنة السابقة.

I. المداخيـــل الجبائيـــة

بلغت المداخيل الجبائية خلال السداسي الأول من سنة 2017 حوالي 10617 م د مقابل 9225 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ1392 م د أو 15%، كنتيجة للزيادة في الأداءات والمعاليم المباشرة بـ788 م د أو 21% وفي الأداءات والمعاليم غير المباشرة بـ604 م د أو 11%.

و تعود هذه الزيادة بالأساس إلى العوامل التالية:

- تحسن في نسق النمو (1.9% مقابل 1.2% خلال السداسي الأول من سنة 2016)،
- ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية ليبلغ معدل 51.8 دولار للبرميل مقابل 39.7 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2016 مما ساهم في ارتفاع الضريبة على الشركات البترولية،
- تطور قيمة الواردات بالأسعار الجارية دون الطاقة بـ14.4% مما أدى الى ارتفاع في الأداءات غير المباشرة المتأتية من النظام الديواني بـ9%.

هيكلة المداخيل الجبائية

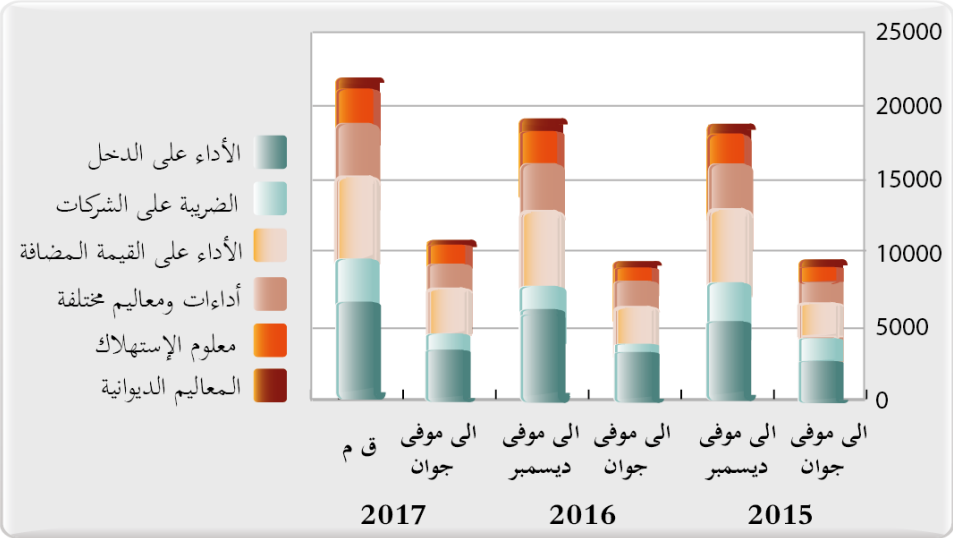

يحتل الأداء على القيمة المضافة النصيب الأوفر من جملة المداخيل الجبائية أي 27% يليه الأداء على المرتبات و الأجور بـ19% مقابل 26% و 22% على التوالي خلال السداسي الأول من 2016.

مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2017 سجلت المداخيل الجبائية خلال السداسي الأول من سنة 2017 نسبة انجاز في حدود 49% و هي تقريبا نفس النسبة المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة.

1. الأداءات المباشرة

بلغت المداخيل المتأتية من الأداءات المباشرة في موفى جوان 2017 حوالي 4571 م د مقابل 3783 م د أي زيادة بـ788 م د أو 21% نتج عن تطور في مردود الضريبة على الشركات بـ566 م د أو 68% و زيادة في مردود الأداء على الدخل بـ222 م د أو 8%.

هيكلة الأداءات المباشرة

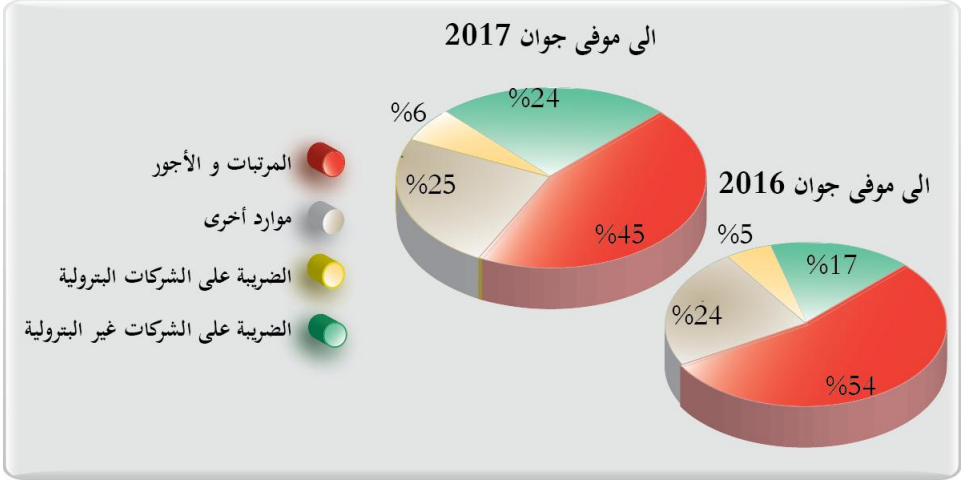

❖ الضريبة على الدخل

شهد مردود الأداء على الدخل زيادة بـ222 م د أو 8% ليبلغ 3175 م د في السداسي الأول من 2017 مقابل 2953 م د في السداسي الأول من 2016 و تهم هذه الزيادة أساسا:

- المساهمة الظرفية الاستثنائية بـ82 م د،
- الخصم من المورد بنسبة 1.5% على الصفقات بـ76 م د (307 م د مقابل 231 م د)،
- الخصم من المورد بعنوان الأتعاب و العمولات و أجور الوساطة و كذلك مكافآت الأنشطة غير التجارية بـ23 م د (271 م د مقابل 248 م د).

في حين تبقى الضريبة على المرتبات والأجور تقريبا في المستوى المسجل في نفس الفترة من السنة السابقة بالعلاقة أساسا مع الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها في قانون المالية لسنة 2017 للحد من كتلة الأجور خاصة منها الاعتماد الجبائي.

❖ الضريبة على الشركات

بلغت المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات 1396 م د في موفى جوان لسنة 2017 مقابل 830 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها ارتفعت بـ 566 م د أو 68% نتيجة للزيادة في مردود الجباية على الشركات البترولية بـ90 م د أو 50% بالعلاقة أساسا مع ارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية و الزيادة في مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ476 م د أو 76% يعود أساسا الى تسجيل مساهمة ظرفية استثنائية في حدود 557 م د.

مساهمة الضريبة على الشركات في المداخيل الجبائية

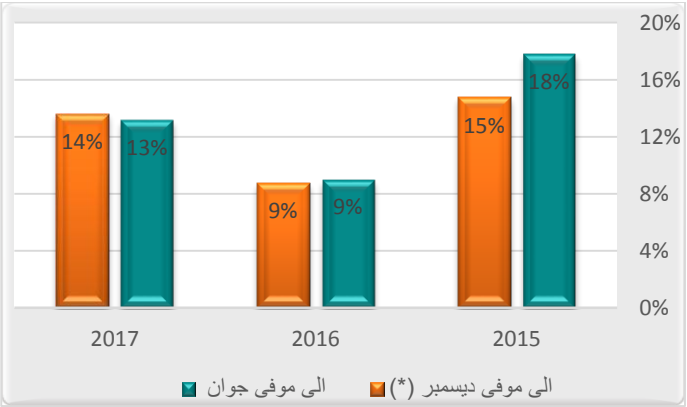

(*) قانون المالية بالنسبة لسنة 2017

و بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2017 بلغت نسبة الانجاز في موفى جوان 2017 حوالي 50% للأداءات المباشرة، 51% للأداء على الدخل و 47% للضريبة على الشركات.

2- الأداءات و المعاليم غير المباشرة

بلغت جملة مداخيل الأداءات و المعاليم غير المباشرة في موفى جوان 2017 ما قدره 6046 م د مقابل 5442 م د في موفى جوان 2016 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ604 م د أو 11% مقابل تطور بـ12% مقدرة في اطار قانون المالية لسنة 2017. و تبلغ المداخيل المستخلصة بعنوان مختلف الأنشطة الاقتصادية بالسوق الداخلية حوالي 55% من جملة الأداءات غير المباشرة.

و قد نتجت هذه الزيادة (11%) عن ارتفاع بـ375 م د أو 13% على مستوى المداخيل المتأتية من النظام الداخلي و 229 م د أو 9% على مستوى المداخيل المتأتية من النظام الديواني.

و يحوصل الجدول الموالي توزيع الأداءات و المعاليم غير المباشرة حسب النظام والأداء خلال السداسي الأول من سنة 2017:

بحساب م د

	نظام داخلي	نظام ديواني	المجموع
المعاليم الديوانية		349	349
الأداء على القيمة المضافة	1271	1547	2818
معلوم الإستهلاك	496	673	1169
أداءات ومعاليم مختلفة	1584	126	1710
المجموع	**3351**	**2695**	**6046**

توزيع الأداءات و المعاليم غير المباشرة

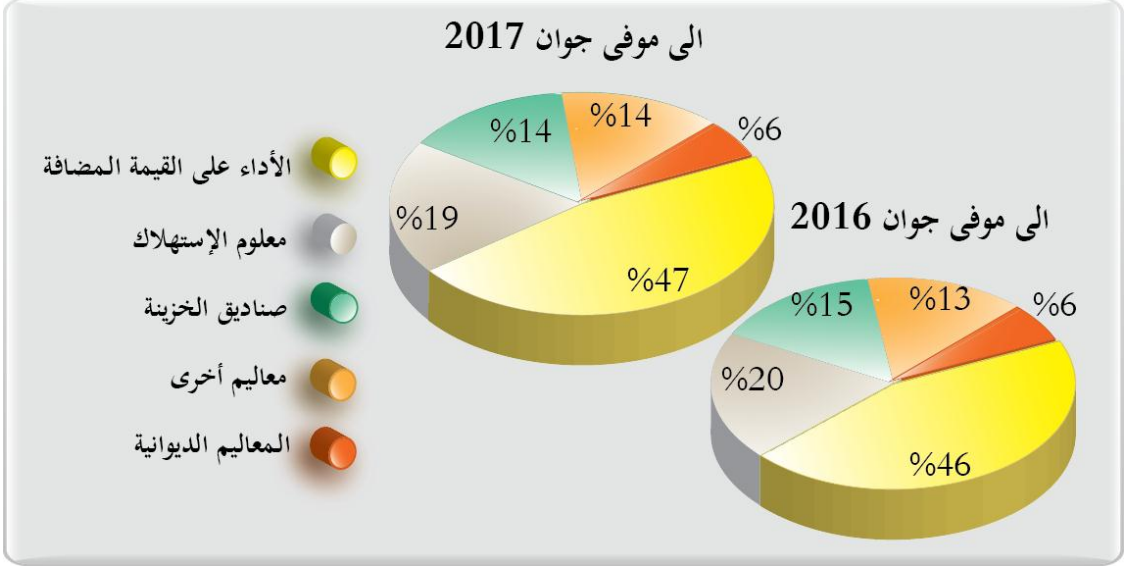

❖ المعاليم الديوانية

بلغ مردود المعاليم الديوانية باعتبار الأتاوة على الخدمات الديوانية في موفى جوان 2017 حوالي 349 م د مقابل 321 م د في موفى جوان 2016 أي زيادة بـ28 م د أو 9% و تعود هذه الزيادة أساسا الى تطور واردات السلع دون اعتبار الطاقة بالأسعار الجارية بـ14.4% (و بالأسعار القارة

بـ1.4%) بالعلاقة مع تراجع قيمة الدينار التونسي بالمقارنة مع عملات البلدان الشريكة من جهة و ارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى. وقد ارتفعت واردات الصناعات الفلاحية والغذائية بـ31.3% و واردات قطاع النسيج و الملابس و الجلود بـ14% و واردات الصناعات الميكانيكية و الالكترونية بـ11.2% و واردات قطاع المناجم و الفسفاط و مشتقاته بـ4.9%.

و تجدر الاشارة الى أن المعاليم الديوانية سجلت في موفى جوان 2017 نسبة انجاز في حدود 50% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية مقابل 49% السنة السابقة.

❖ الأداء على القيمة المضافة

بلغت الاستخلاصات بعنوان الأداء على القيمة المضافة في موفى جوان 2017 حوالي 2818 م د مقابل 2442 م د في موفى جوان 2016 مسجلة بذلك زيادة بـ376 م د أو 15%.

و قد تميزت هذه الاستخلاصات بـ:

- ✓ ارتفاع الأداء على القيمة المضافة الموظف على التوريد بـ183 م د أو 13% بالعلاقة مع ارتفاع نسق الواردات،
- ✓ ارتفاع نسق استخلاصات النظام الداخلي بـ193 م د أو 18%.

هيكلة و تطور الأداء على القيمة المظافة (نظام داخلي)

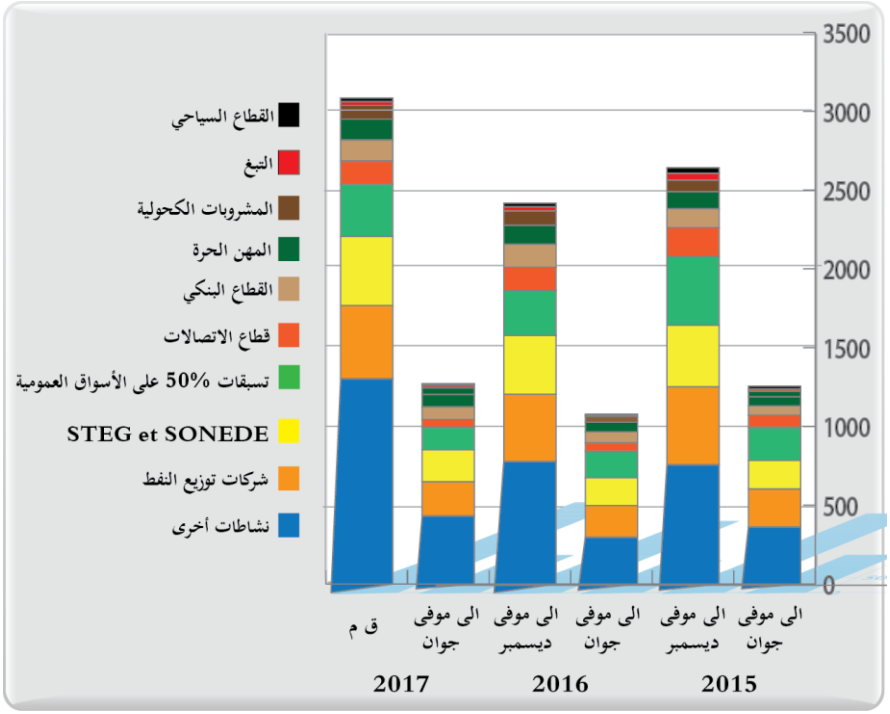

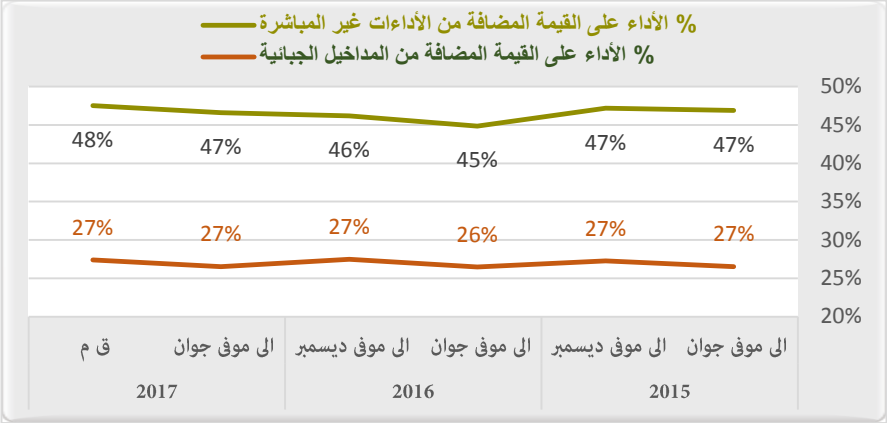

و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2017 تميزت استخلاصات الأداء على القيمة المضافة بتحقيق نسبة انجاز في حدود 48% خلال السداسي الأول من 2017 أي نفس المستوى المسجل تقريبا في موفى جوان 2016.

❖ المعلوم على الإستهلاك

بلغ مردود المعلوم الموظف على الاستهلاك في موفى جوان 2017 ما قدره 1169 م د مقابل 1063 م د في موفى جوان 2016 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ106 م د أو 10% نتج أساسا عن ارتفاع مداخيل التبغ بـ20 م د (من 407 م د الى 428 م د) و المشروبات الكحولية بـ19 م د (من 152 م د الى 171 م د) المنتجات النفطية بـ18 م د (من 301 م د الى319 م د).

و يتأتى مردود المعلوم على الاستهلاك لحد 58% من الاستخلاصات الموظفة عند التوريد و 42% من الاستخلاصات بالسوق الداخلية.

هيكلة و تطور المعلوم على الاستهلاك

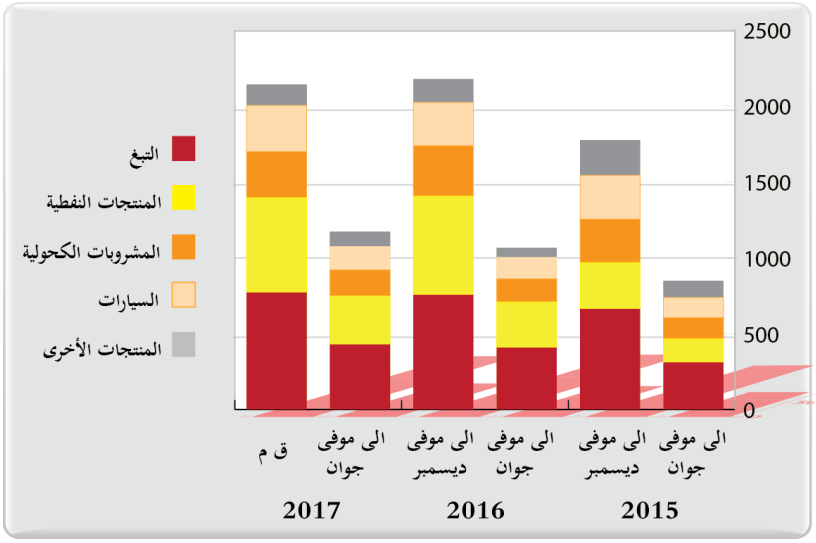

تمثل مساهمة المعلوم على استهلاك التبغ في جملة استخلاصات المعلوم على الاستهلاك حوالي 37% تليها المنتجات النفطية بـ27%.

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية لسنة 2017، سجلت مداخيل المعلوم على الاستهلاك نسبة انجاز في حدود 48% الى موفى جوان 2017 مقابل 50% في نفس الفترة من السنة السابقة.

❖ أداءات و معاليم مختلفة

شهدت المداخيل المتأتية من المعاليم المختلفة باعتبار المعاليم الموظفة لفائدة حسابات الخزينة تطورا بـ93 م د أو 6% في السداسي الأول من 2017 مقارنة بالنتائج المسجلة في نفس الفترة من 2016 يهم أساسا:

- معاليم التسجيل :29 م د (من 482 م د الى 511 م د)،
- مساهمة عن التبغ لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل: 21 م د (من 232 م د إلى 253 م د)،
- معلوم المحافظة على البيئة لفائدة صندوق المحافظة على المحيط: 16 م د (من صفر إلى 16 م د)،
- مساهمة الأجراء لفائدة صندوق النهوض بالسكن: 10 م د (من 108 م د إلى 118 م د)،

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
المعاليم الموظفة لحسابات الخزينة	779	617	824	1 716	1 835	865	47,1%
معاليم أخرى	782	2 443	793	1 457	1 591	845	53,1%
الجملة	**1 561**	**3 060**	**1 617**	**3 173**	**3 426**	**1 710**	**49,9%**

II. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية الى موفى جوان 2017 حوالي 723 م د مقابل 1618 م د في نفس الفترة من السنة الفارطة أي أنها تراجعت بـ895 م د أو 55% و يعود هذا التراجع أساسا الى:

- ✓ عدم تسجيل مداخيل متأتية من التخصيص في حين أنها بلغت، في السداسي الأول من 2016 حوالي 397 م د بعنوان استعمال القسط الأخير من اتصالات تونس، و دون اعتبار مداخيل التفويت في لزمة الهاتف الجوال (4G) و التي بلغت في موفى جوان 2016 ما قدره 431 م د،
- ✓ تراجع عائدات المساهمات بـ214 م د (19 م د مقابل 233 م د)،
- ✓ تسجيل مداخيل تسويق النفط بقيمة 200 م د بعنوان تسديد المتخلدات التي على ذمة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية للسنوات 2013، 2014 و2015.

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
مداخيل النفط	0	150			500	200	39,9%
مداخيل عبور أنبوب الغاز	18	38	102	293	300	142	47,3%
عائدات المساهمات	363	430	233	447	220	19	8,5%
هبات خارجية	97	292		130	250		
مداخيل التخصيص		0	397	397			
إستخلاص أصل القروض	79	124	79	151	160	105	65,6%
مداخيل المصادرة		70	70	130	200		
مداخيل أخرى	327	536	737	996	565	258	45,7%
منها:							
التفويت في 4G			431	471			
الجملة	**884**	**1 640**	**1 618**	**2 543**	**2 195**	**723**	**32,9%**

و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2017، شهدت المداخيل غير الجبائية نسبة انجاز في حدود 33% في موفى جوان 2017. و يعود ذلك الى:

- تأخير استخلاص الهبات الخارجية و التي قدرت بـ250 م د،
- تأخير استخلاص مداخيل المصادرة و التي قدرت بـ200 م د،

نفقــات ميزانيــة الدولــة

بلغت نفقات ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2016 حوالي 16652 م د في موفى جوان 2017 مقابل 14090 م د في موفى جوان 2016 مسجلة بذلك تطورا 2562 م د أو 18% متأت من:

- تطور نفقات التصرف بـ921 م د أو 10% يعود أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور بـ 12%،
- تطور نفقات التنمية و القروض بـ485 م د أو 20%،
- ارتفاع خدمة الدين العمومي بـ1157 م د أو 47%.

هيكلة و تطور نفقات الميزانية

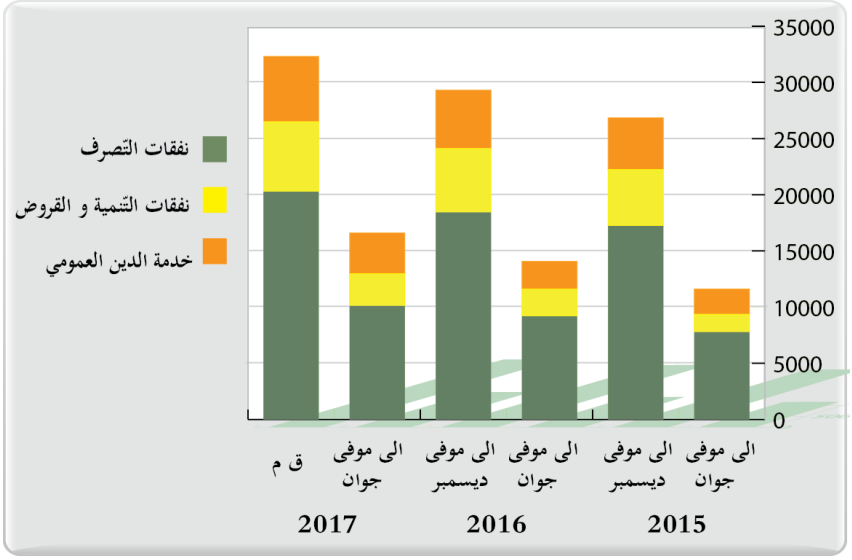

تراجع نصيب نفقات التصرف من جملة نفقات الميزانية الى 61% خلال السداسي الأول من 2017 مقابل 65% و 67% خلال السداسي الأول من 2016 و السداسي الأول من 2015 على التوالي.

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2017 سجلت النفقات في موفى جوان 2017 نسبة انجاز في حدود 52% مقارنة بنسبة انجاز في حدود 48% في موفى جوان 2016.

I. نفقــات التصــرف

بلغت نفقات التصرف في موفى جوان 2017 حوالي 10096 م د مقابل 9175 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك ارتفاعا بـ921 م د أو 10% مقابل تطور بـ18% خلال نفس الفترة من السنة السابقة و نفس نسبة التطور مقدرة بقانون المالية لسنة 2017.

و قد نتج هذا التطور (10%) بالأساس عن:

- ارتفاع في نفقات التأجير العمومي بـ817 م د أو 12%، مقابل زيادة بـ18% في نفس الفترة من السنة السابقة.
- زيادة في نفقات التدخلات و التحويلات بـ91 م د أو 5%،
- زيادة في نفقات الوسائل و المعدات بـ13 م د أو 2.3%.

هيكلة و تطور نفقات التصرف

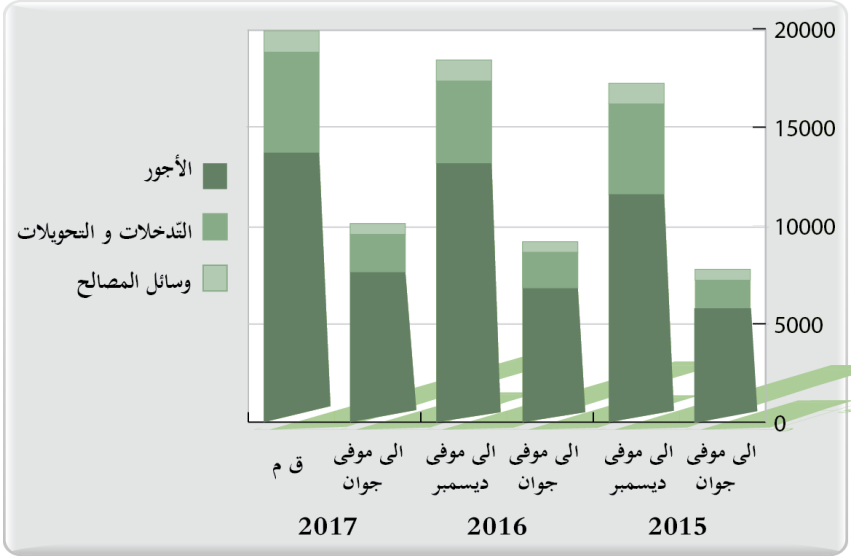

توزيع نفقات التصرف حسب الوزارات

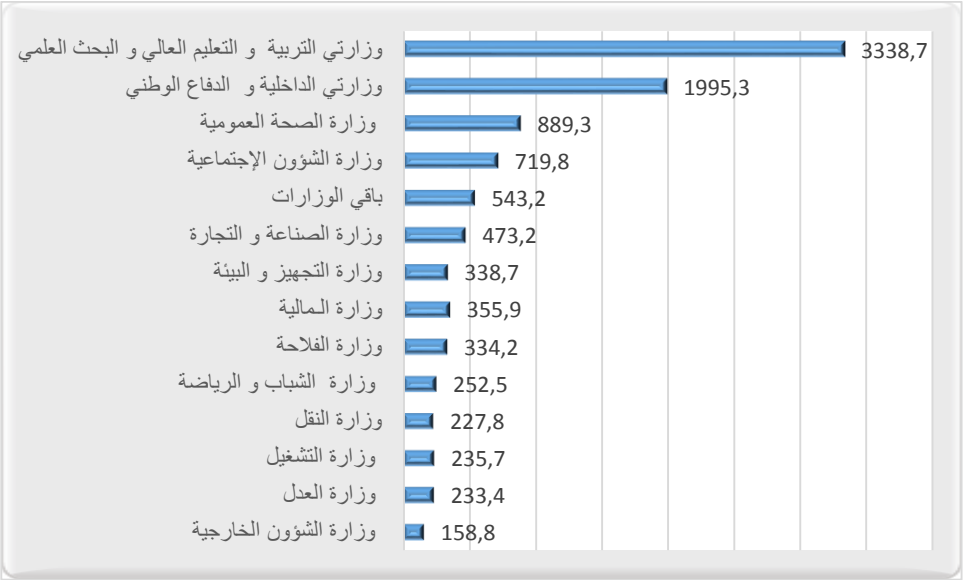

يستأثر القطاع الاجتماعي بـ62% من نفقات التصرف موجهة أساسا الى وزارتي التربية و التعليم العالي و البحث العلمي التي تستأثر بدورها بثلث نفقات التصرف بالعلاقة مع أهمية الاعتمادات الموجهة لنفقات الأجور في هذه الوزارات (3054 م د).

و بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2017 شهدت نفقات التصرف نسبة انجاز في حدود 50% في موفى جوان 2016 و بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير العمومي حوالي 56%.

1. الأجـــور

بلغت نفقات الأجور إلى موفى جوان 2017 حوالي 7622 م د مقابل 6805 م د في موفى جوان 2016 أي زيادة بـ817 م د أو 12% تقابلها زيادة بـ18% في نفس الفترة من السنة السابقة و 4% مقدرة في قانون المالية لسنة 2017.

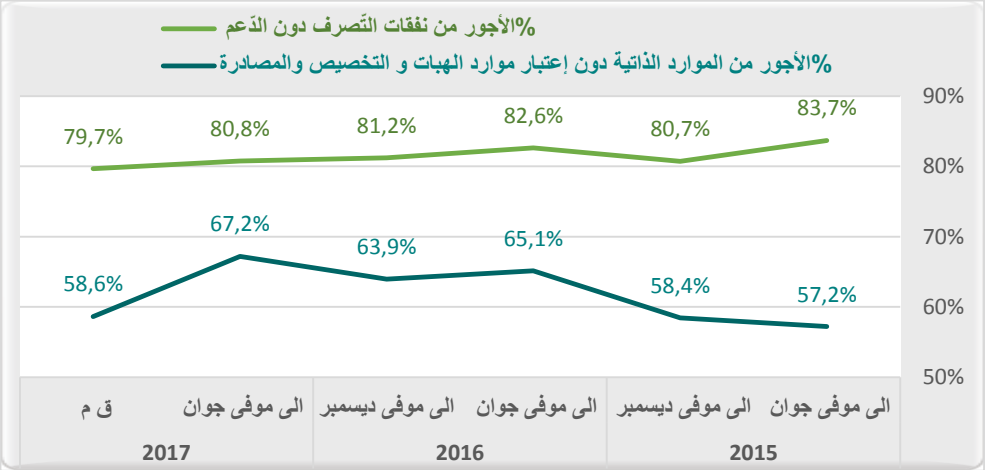

بالرغم من أنه في اطار قانون المالية لسنة 2017 تم اتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات للحد من كتلة الأجور إلا أن نسبة الأجور من الموارد الذاتية دون التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة سجلت 67% خلال السداسي الأول من 2017 و هي نسبة مرتفعة مقارنة بـ65% خلال نفس الفترة من السنة السابقة و 59% مقدرة في قانون المالية لسنة 2017.

بلغت نسبة الانجاز لنفقات التأجير العمومي 56% في السداسي الأول من سنة 2017 مقابل 52% في نفس الفترة من السنة السابقة.

2. وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح الى موفى جوان 2017 حوالي 553 م د مقابل 541 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ13 م د أو 2.3% مقابل 0.8% مقدرة في قانون المالية.

3. التدخلات و التحويلات

بلغت نفقات التدخلات و التحويلات خلال السداسي الأول من 2017 حوالي 1921 م د مقابل 1830 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها شهدت تطور بـ91 م د أو 5% تعود أساسا الى تطور النفقات الموجهة الى التدخلات دون اعتبار الدعم بـ373 م د و تراجع النفقات الموجهة لدعم المواد الأساسية و دعم النقل بـ282 م د.

❖ نفقات الدعم

بلغت النفقات الموجهة للدعم في موفى جوان 2017 حوالي 658 م د مقابل 940 م د في موفى جوان 2016 مسجلة بذلك انخفاضا بـ282 م د أو 30% مرتبط أساسا بتراجع دعم المواد الأساسية بـ292 م د أو 40%.

هيكلة و تطور نفقات الدعم

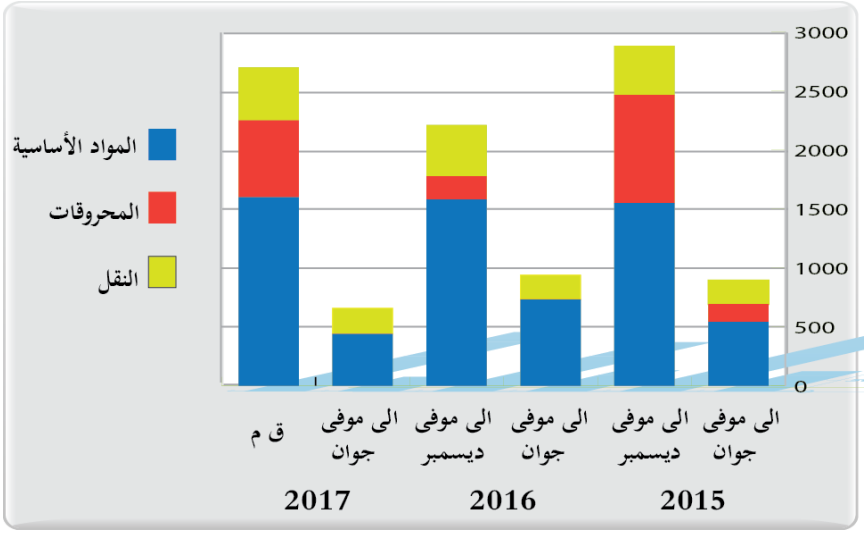

و بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2017 سجلت نفقات الدعم نسبة انجاز في حدود 24% و يعود هذا الاقتصاد في نفقات الدعم أساسا الى نسبة انجاز في حدود 28% لدعم المواد الأساسية وعدم ادراج نفقات بعنوان دعم المحروقات علما و أنه تم اسناد تسبقة من الخزينة بعنوان هذا البند في حدود 250 م د.

- **<u>دعم المواد الأساسية:</u>** بلغت النفقات الموجهة لدعم المواد الأساسية 440 م د في موفى جوان 2017 مقابل 732 م د في موفى جوان 2016 أي تراجع بـ292 م د أو 40% بالرغم من ارتفاع أسعار الصرف من جهة و الأسعار العالمية للمواد الأساسية من جهة أخرى. و يهم التراجع المذكور تراجع الدعم الموجه للحبوب بـ275 م د.

توزيع نفقات دعم المواد الأساسية

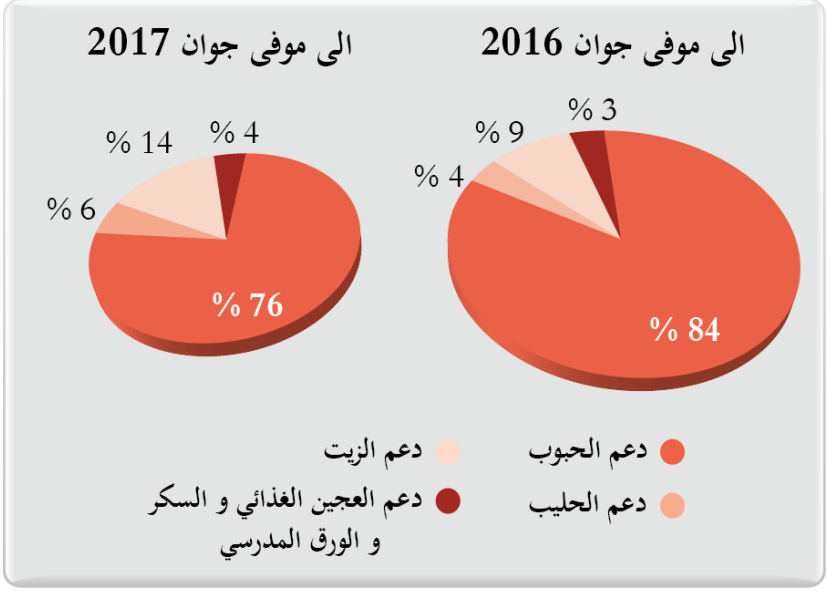

- **دعم النقل:** شهدت نفقات الدعم في قطاع النقل ارتفاعا بـ10 م د أو 5% (من 208 م د في موفى جوان 2016 إلى 218 م د في موفى جوان 2017) مع تسجيل نسبة انجاز في حدود 49% مقارنة بقانون المالية لسنة 2017.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الجهوية للنقل تستأثر بـ55% من نفقات دعم النقل أو 121 م د تليها شركة النقل بتونس بـ30% أو 65 م د.

❖ التدخلات الأخرى دون الدعم

بلغت نفقات التدخلات دون اعتبار النفقات الموجهة للدعم في السداسي الأول من سنة 2017 حوالي 1263 م د مقابل 890 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها سجلت ارتفاعا بـ 373 م د أو 42% ناتج بالخصوص عن رصد تدخلات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية بقيمة 342 م د.

توزيع نفقات التدخل دون الدعم

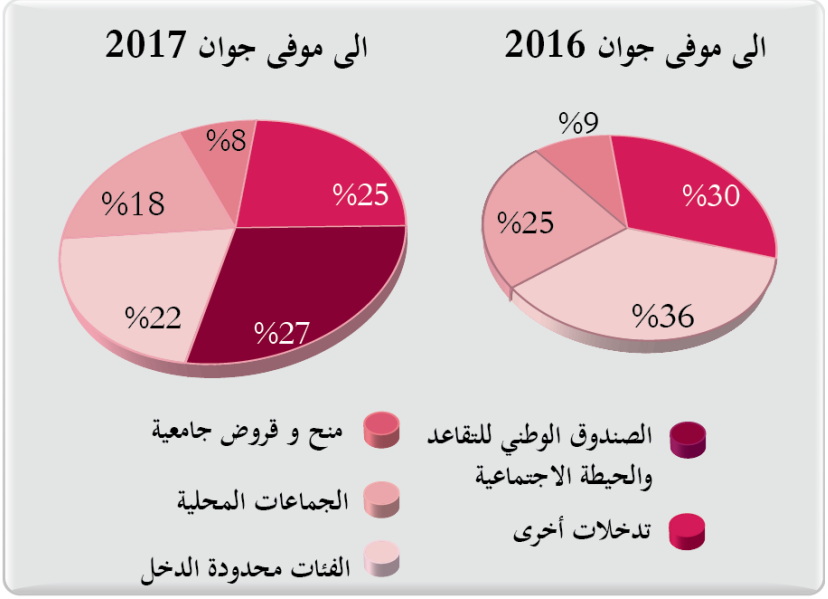

استأثرت المنح الموجه للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية بالنسبة الأكبر من نفقات التدخل دون الدعم أي حوالي 27%.

II. نفقـــات التنميـة و القــروض

بلغت نفقات التنمية و القروض 2925 م د في موفى جوان 2017 مقابل 2440 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك ارتفاعا بـ20% أي 485 م د.

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
نفقات التنمية	**1 523**	**4 799**	**2 304**	**5 422**	**6 110**	**2 510**	**41,1%**
الإستثمارات المباشرة	749	2 356	1 247	2 795,9	2 507	1 237	49,3%
التمويل العمومي	418	1 407	549	1 384,4	1 687	680	40,3%
إستثمارات الدولة على القروض الخارجية	208	494	230	645,5	673	301	44,8%
صناديق الخزينة	147	542	279	595,8	689	291	42,3%
نفقات غير موزعة					554		
قروض و تسبقات الخزينة	**75**	**222**	**136**	**271**	**125**	**415**	**332,3%**
القروض الخارجية المعاد إقراضها	25	178	101	243	125	83	66,3%
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	51	44	35	28		333	
نفقات التنمية و القروض	**1 598**	**5 021**	**2 440**	**5 692**	**6 235**	**2 925**	**46,9%**

و تعود هذه الزيادة (485 م د) أساسا الى:

- الزيادة في النفقات الموجهة الى **التمويل العمومي** بـ132 م د، و تهم هذه الزيادة أساسا قطاع التجهيز و البيئة بـ106 م د و قطاع المالية بـ32 م د،
- ارتفاع **قروض و تسبقات الخزينة** بـ280 م د سببه الأساسي منح تسبقة بقيمة 250 م د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير بعنوان دعم المحروقات،
- ارتفاع **إستثمارات الدولة على القروض الخارجية** بـ71 م د.

نفقات التنمية حسب الوزارات(*)

(*) دون اعتبار القروض و إستثمارات الدولة على القروض الخارجية

و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2017 سجلت نفقات التنمية و القروض إلى موفى جوان 2017 نسبة انجاز في حدود 47% في حين بلغت نفقات التنمية نسبة انجاز في حدود 41%.

III. خدمة الدين العمومي

بلغت نفقات خدمة الدين العمومي في السداسي الأول من سنة 2017 حوالي 3631 م د مقابل 2474 م د في في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها ارتفعت بـ1157 م د أو 47% و يعزى ذلك أساسا الى:

- تطور في تسديد الدين العمومي الخارجي بـ1557 م د أو 151%،
- تراجع في تسديد الدين العمومي الداخلي بـ400 م د أو 28%.

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
تسديد أصل الدين	**1 376**	**2 969**	**1 424**	**3 212**	**3 610**	**2 349**	**65,1%**
الدين الداخلي	794	1 792	812	1 830	1 220	268	22,0%
الدين الخارجي	582	1 177	612	1 382	2 390	2 081	87,1%
تسديد فائدة الدين	**882**	**1 644**	**1 050**	**1 986**	**2 215**	**1 281**	**57,8%**
الدين الداخلي	538	957	632	1 165	1 145	776	67,8%
الدين الخارجي	344	687	418	821	1 070	505	47,2%
الجملة	**2 258**	**4 613**	**2 474**	**5 198**	**5 825**	**3 631**	**62,3%**
الدين الداخلي	1 332	2 749	1 444	2 995	2 365	1 044	44,1%
الدين الخارجي	926	1 864	1 030	2 203	3 460	2 587	74,8%

و تفسر الزيادة في تسديد الدين العمومي الخارجي (1557 م د) أساسا بتسديد أصل الدين للقرض الرقاعي القطري بمبلغ 1148 م د و بارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.

في حين تراجعت تسديدات الدين العمومي الداخلي بـ400 م د بالعلاقة مع تسديد قرض رقاع خزينة قابلة للتنظير في السداسي الأول من 2016 بحوالي 559 م د.

هيكلة خدمة الدين العمومي

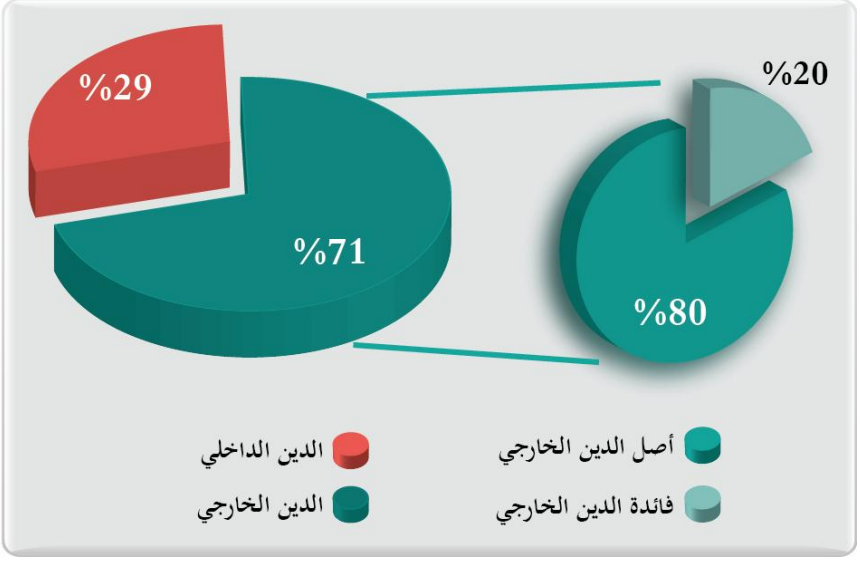

خلال السداسي الأول من 2017، حوالي 20% من خدمة الدين العمومي الخارجي موجهة الى تسديد فائدة الدين العمومي الخارجي مقابل 41% خلال نفس الفترة من 2016 و 37% خلال نفس الفترة من 2015.

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية لسنة 2017، بلغت خدمة الدين العمومي 62% من التقديرات الى موفى جوان 2017 متأتية أساسا من تسديد الدين العمومي الخارجي بنسبة انجاز 75% و تسديد الدين العمومي الداخلي بنسبة انجاز في حدود 44%. مع العلم أنه تم الاعتماد على فرضية ارجاء تسديد أصل الدين للقرض الرقاعي القطري بمبلغ 500 م دولار ضمن تقديرات قانون المالية لسنة 2017.

عجــز ميزانيــة الدولـة و تمويلـــه

I. عجز الميزانيــة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2017 إلى عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة) في حدود 2963 م د مقابل 2290 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي تفاقم بـ673 م د أو 29% و ذلك بالعلاقة مع تطور النفقات دون اعتبار أصل الدين بـ13% أي بنسق أسرع من تطور الموارد الذاتية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة (9%) حيث:

- ✓ ارتفعت نفقات التصرف بـ921 م د مرتبط أساسا بارتفاع الأجور،
- ✓ ارتفعت نفقات التنمية و القروض بـ485 م د،
- ✓ ارتفاع تسديد فائدة الدين العمومي بـ231 م د،
- ✓ ارتفعت المداخيل الجبائية بـ1392 م د،
- ✓ تراجعت المداخيل غير الجبائية دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة بـ427 م د.

II. موارد التمويل

و قد تم تمويل العجز المذكور بالاقتراض باعتبار أنه الى موفى جوان 2017 لم يتم تعبئة أي مصادر أخرى للتمويل كالهبات الخارجية أو مداخيل التخصيص أو مداخيل المصادرة. و تتوزع موارد التمويل كما يلي:

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
هبات خارجية	**97**	**292**		**130**	**250**		
مداخيل التخصيص			**397**	**397**			
مداخيل المصادرة		**70**	**70**	**130**	**200**		
الاقتراض الصافي الداخلي	**139**	**-109**	**1 350**	**1 967**	**1 240**	**1 147**	**92,5%**
الاقتراض الصافي فوق السنة	65	590	856	2 059	1 240	**658**	**53,0%**
الاقتراضات	860	2 382	1 668	3 889	2 460	926	37,6%
التسديدات	794	1 792	812	1 830	1 220	268	22,0%
ايداعات الخزينة	74	-699	494	-91		489	
الاقتراض الصافي الخارجي	**-51**	**3 816**	**473**	**2 886**	**3 655**	**1 816**	**49,7%**
الاقتراضات	531	4 993	1 085	4 268	6 045	3 897	64,5%
التسديدات	582	1 177	612	1 382	2 390	2 081	87,1%
الجملـة	**186**	**4 069**	**2 290**	**5 510**	**5 345**	**2 963**	**55,4%**

❖ موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد اقتراض وخزينة في حدود 5312 م د في موفي جوان 2017 مقابل 3247 م د في نفس الفترة من سنة 2016 أي زيادة بـ2065 م د أو 64 % مرده:

- ✓ ارتفاع أصل الدين العمومي بـ925 م د،
- ✓ تفاقم العجز بـ672 م د،
- ✓ عدم انجاز مصادر التمويل بعنوان مداخيل التخصيص و المصادرة و التي بلغت في السداسي الأول من 2016 قرابة 467 م د.

وتتوزع موارد الاقتراض والخزينة كما يلي:

	2015		2016		2017		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م	الى موفى جوان	%الانجاز
الاقتراض الداخلي	**860**	**2 382**	**1 668**	**3 889**	**2 460**	**926**	**37,6%**
الا قتراض فوق السنة	860	2 382	1 668	3 889	2 460	926	37,6%
رقاع الخزينة 52 اسبوع	130	155	25	77	200	19	9,6%
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	704	2 189	1 638	3 808	2 260	907	40,1%
اقتراضات أخرى	26	39	5	5			
الاقتراض الخارجي	**531**	**4 993**	**1 085**	**4 268**	**6 045**	**3 897**	**64,5%**
قروض لفائدة الميزانية	298	4 321	754	3 380	5 247	3 513	67,0%
قروض موظفة لمشاريع الدولة	208	494	230	646	673	301	44,8%
القروض المعاد إقراضها للمؤسسات العمومية	25	178	101	243	125	83	66,3%
جملة موارد الاقتراض	**1 390**	**7 375**	**2 753**	**8 157**	**8 505**	**4 823**	**56,7%**
ايداعات الخزينة	74	-699	494	-91	0	489	
جملة موارد الاقتراض والخزينة	**1 465**	**6 676**	**3 247**	**8 066**	**8 505**	**5 312**	**62,5%**

و تهم هذه الزيادة (2065 م د) الاقتراض الخارجي بـ2812 م د تعود أساسا الى الزيادة في السحوبات على القروض الخارجية لفائدة الميزانية بـ2759 م د بالعلاقة مع سحب قرض من السوق المالية العالمية قيمته 3513 م د. في حين تراجعت موارد الاقتراض الداخلي باعتبار موارد الخزينة بـ747 م د بالعلاقة مع تراجع موارد الاقتراض المرتبطة برقاع الخزينة القابلة للتنظير.

و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2017 بلغت موارد الاقتراض و الخزينة نسبة انجاز في حدود 63%.

III. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي خلال السداسي الأول من 2017 حوالي 62950 م د مقابل 52707 م د خلال السداسي الأول من 2016 أي زيادة بحوالي 10243 م د أو 19% يعود أساسا الى ارتفاع موارد الاقتراض الذي رافقه ارتفاع أسعار الصرف.

و قد تم اعتماد معدل أسعار الصرف في موفى جوان 2017 كما يلي:

- €1 = 2.763 دينار
- $1 = 2.418 دينار
- ¥1000 = 21.595 دينار

هيكلة حجم الدين العمومي

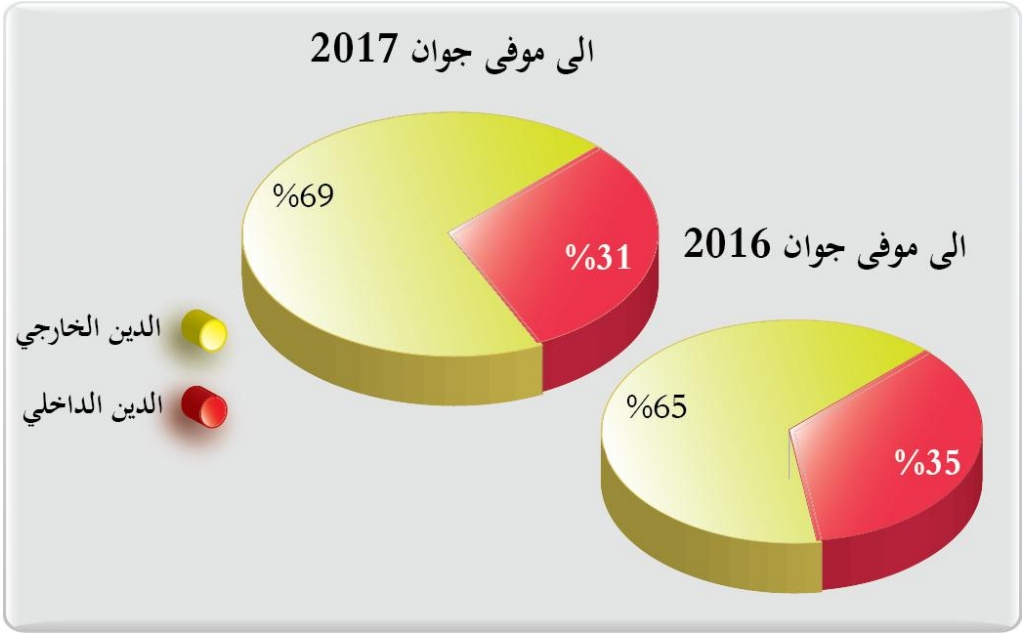

و تجدر الإشارة إلى تواصل ارتفاع مناب حجم الدين العمومي الخارجي الذي بلغ 69% من جملة الدين مقابل 65% في موفى جوان 2016 و 63% في موفى جوان 2015 بالعلاقة مع تزايد حاجيات التمويل و ضعف إمكانيات السوق الداخلي و بالتالي ضرورة اللجوء للأسواق المالية العالمية حيث تكون نسبة الفائدة أقل بالرغم مما تمثله من مخاطر مرتفعة خاصة في ما يهم سعر الصرف.

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

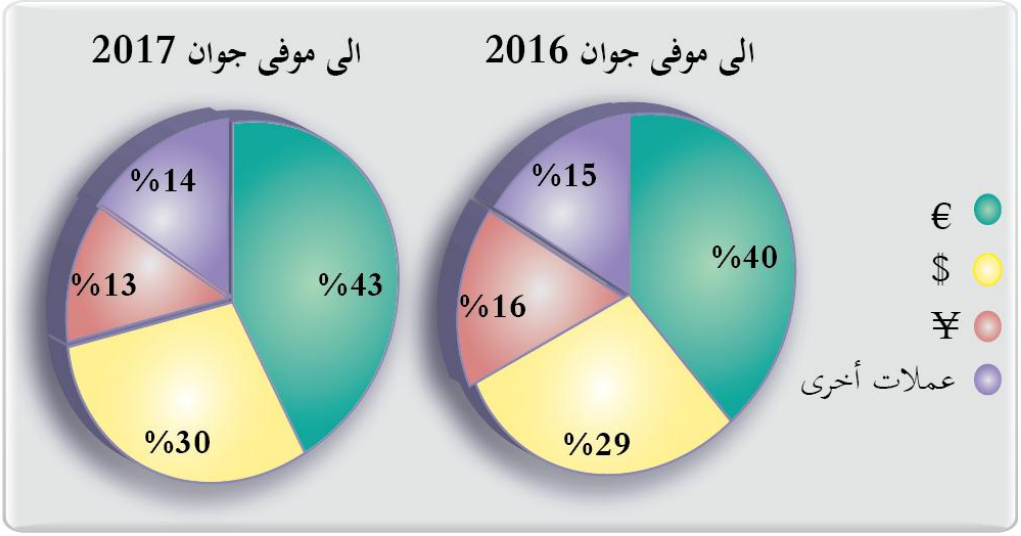

تستأثر العملة الأوروبية بالنصيب الأوفر من المديونية الخارجية بنسبة 43% تليها عملة الأورو بـ30%.

مذكرة منهجيـــــة

I. المصطلحات

قانون المالية : ينص قانون المالية لكل سنة عن جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة : هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية : تشتمل موارد ميزانية الدولة المداخيل الجبائية الإعتيادية والمداخيل غيرالجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول والمداخيل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل الجبائية: تتكون من المداخيل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخيل غير الجبائية: تتكون من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخيل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشتمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية، تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

تسديد الدين العمومي: يهم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

II. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية، تكلف **الإدارة العامة للموارد و التوازنات** بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

III. مصادر البيانات

- منظومة **"رفيق"** لمداخيل ميزانية الدولة،
- منظومة **"سندة"** للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة **"أدب"** لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة **"سياد"** لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات)،
- منظومة **"انصاف"**.